

Distr.
GENERAL

S/1994/680
7 June 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



تقرير الأمين العام عن عملية الأمم المتحدة
في قبرص

(عن الفترة من ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣
الى ٣١ أيار/مايو ١٩٩٤)

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٢	١	مقدمة
٢	٦ - ٢	أولا - ولاية قوة الأمم المتحدة لحفظ السلم في قبرص وتكوينها
٤	٩ - ٧	ثانيا - العلاقات مع الطرفين
٥	٤٥ - ١٠	ثالثا - مهام القوة
٥	٣٢ - ١٠	ألف - الحفاظ على وقف إطلاق النار والوضع الراهن
١٠	٤٥ - ٣٣	باء - إعادة الأحوال الى مجراها الطبيعي والمهام الإنسانية
١٣	٥٠ - ٤٦	رابعا - اللجنة المعنية بالمفقودين
١٤	٥٢ - ٥١	خامسا - الجوانب المالية
١٥	٥٣	سادسا - المساعي الحميدة للأمين العام
١٥	٥٨ - ٥٤	سابعا - ملاحظات
١٧		مرفق: قوة الأمم المتحدة لحفظ السلم في قبرص: موجز تقديرات التكلفة لستة أشهر ونصف
١٨		خريطة - وزع قوة الأمم المتحدة لحفظ السلم في قبرص، أيار/مايو ١٩٩٤

مقدمة

١ - يشمل هذا التقرير عن عملية الأمم المتحدة في قبرص التطورات الحادثة من ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ إلى ٣١ أيار/مايو ١٩٩٤، ويستكمل سجل أنشطة قوة الأمم المتحدة لحفظ السلم في قبرص وبعثة المساعي الحميدة التي أوفدها الأمين العام عملاً بقرار مجلس الأمن ١٨٦ (١٩٦٤) المؤرخ ٤ آذار/مارس ١٩٦٤، وبقرارات مجلس الأمن اللاحقة المتعلقة بقبرص. وطلب مجلس الأمن، في قراره ٨٨٩ (١٩٩٣) المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ إلى السلطات العسكرية على الجانبين أن تكفل عدم وقوع أي حوادث على امتداد المنطقة العازلة وأن تمد يد التعاون التام إلى القوة. كما حث زعماء الطائفتين على تشجيع التسامح والمصالحة بين الطائفتين.

أولاً - ولاية قوة الأمم المتحدة لحفظ السلم في قبرص وتكوينها

٢ - حدد مجلس الأمن أصلاً، في قراره ١٨٦ (١٩٦٤) ولاية قوة الأمم المتحدة لحفظ السلم في قبرص بالعبارات التالية:

"أن تبذل قصارى جهدها، لما فيه مصلحة حفظ السلم والأمن الدوليين، بغية الحيلولة دون تجدد القتال وأن تساهم، حسب الاقتضاء، في صيانة وإحلال القانون والنظام وفي العودة إلى الظروف الطبيعية".

وهذه الولاية، التي تم تصورها في سياق المواجهة بين الطائفتين القبرصية اليونانية، والقبرصية التركية في عام ١٩٦٤، أعاد تأكيدها مجلس الأمن عدة مرات كان آخرها في قراره ٨٨٩ (١٩٩٣) المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣. وقد اتخذ المجلس، بصدد الأحداث التي وقعت منذ ١٥ تموز/يوليه ١٩٧٤، عدداً من القرارات، طلب في بعضها من القوة أن تضطلع ببعض مهام إضافية أو معدلة تتصل، على نحو خاص، بالمحافظة على وقف إطلاق النار^(١).

٣ - وفيما يلي وظائف قوة الأمم المتحدة لحفظ السلم في قبرص عملاً بولايتها:

(أ) الحفاظ على الوضع العسكري الراهن ومنع تجدد القتال؛

(ب) القيام بأنشطة إنسانية واقتصادية لتشجيع عودة الأحوال الطبيعية.

٤ - ويبين الجدول التالي تكوين القوة في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤:

الأفراد العسكريون

٥	مقر القوة	الأرجنتين
٣٦٤	كتيبة مشاة، أفرقة عمل تابعة للأمم المتحدة	
٣٧٥	عنصر الشرطة العسكرية	
٦		
٧	مقر القوة	النمسا
٣٣٢	كتيبة المشاة النمساوية	
٤	مراقبون عسكريون	
٣٥١	عنصر الشرطة العسكرية	
٨		
٥	مقر القوة	كندا
٩	عنصر الشرطة المدنية	
٤		
١	مقر القوة	الدانمرك
١		
١	مقر القوة	فنلندا
١		
٤	مراقبون عسكريون	هنغاريا
٤		
٧	مقر القوة	ايرلندا
١٧	وحدة قيادة المعسكر	
٤	مراقبون عسكريون	
٣٠	عنصر الشرطة العسكرية	
٢		
		المملكة المتحدة
		لبريطانيا العظمى
٩	مقر القوة	وايرلندا الشمالية
١٩	وحدة الطيران العسكري	
٥	مفرزة الامدادات	
٣٧٦	كتيبة المشاة	

٤١٣	٤	عنصر الشرطة العسكرية
١ ١٨٤		مجموع الأفراد العسكريين
		أفراد الشرطة المدنية
	٢٠	استراليا
	١٤	ايرلندا
٣٤		مجموع أفراد الشرطة المدنية
١ ٢١٨		مجموع أفراد قوة الأمم المتحدة لحفظ السلم في قبرص

وهذه القوة البالغ عددها ١ ٢١٨ فردا تقل بما يبلغ ١٠٥ أفراد عن الـ ١ ٢٢٣ فردا التي وضعت لهم ميزانية في تقرير المؤرخ ٢٠ آب/أغسطس ١٩٩٣ والمقدم الى الجمعية العامة^(٧). ويرجع جزء من هذا النقص الى وحدة سيارات مدرعة لم تتشكل بعد. وكما سبق توقعه في تقرير المؤرخ ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣^(٨)، انضم الى القوة ٤ أفراد كنديين من الشرطة العسكرية في ٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤. وفي ١ آذار/مارس ١٩٩٤ انضمت الى القوة وحدة قيادة المعسكر لتوفير خدمات الدعم الاداري والسوقي الى قيادة قوة الأمم المتحدة لحفظ السلم في قبرص والوحدات الموجودة في المنطقة المحمية بالأمم المتحدة عقب رحيل فرقة الدعم الآتية من المملكة المتحدة.

٥ - ويوضح توزيع القوة على الخريطة المرفقة بالتقرير الحالي.

٦ - واستمر السيد جو كلارك بصفته ممثلي الخاص لقبرص والسيد غوستاف فايسيل بصفته نائبا لممثلي الخاص مقيما في قبرص. وبقيت القوة تحت قيادة اللواء مايكل ف. ماينهاني (ايرلندا).

ثانيا - العلاقات مع الطرفين

٧ - احتفظت قوة الأمم المتحدة لحفظ السلم في قبرص باتصال وتعاون وثيقين على جميع الصعد مع الجانبين من أجل الاضطلاع بمهامها على نحو فعال. وكانت القوة تتمتع بحرية الحركة في الجزء الجنوبي من الجزيرة، باستثناء المنشآت العسكرية المحظور الوصول اليها. وفيما يتعلق بالحركة في شمال الجزيرة، استمر تطبيق المبادئ التوجيهية الموضوعة في عام ١٩٨٣^(٩) والتي تم تحسينها فيما بعد عند التطبيق، على الرغم من مواجهة القوة لصعوبات متكررة. ولم توفق حتى الآن الجهود الرامية الى زيادة حرية حركة القوة في الجزء الشمالي من الجزيرة على الرغم من إعطاء تأكيدات سابقة للقوة بمرور الموافقة في المستقبل القريب. وزيادة على ذلك تدخلت الشرطة القبرصية التركية مع دوريات القوة العاملة في شبه جزيرة كارباس الى حد تقييد حركتها.

٨ - وخلال الفترة قيد الاستعراض استمر اعتراض دوريات القوة كلما اقتربت من المنطقة العازلة أو دخلتها أو عندما تعمل في بعض جهات المنطقة العازلة التي لم تكن تغطيها الدوريات بصورة متكررة. وخلال الأشهر الستة الماضية استمر أيضا وقوع عدد من الحوادث على كلا الجانبين كان يرفع فيها زناد السلاح ويصوب الى أفراد القوة الذين يقومون بدوريات في المنطقة العازلة. وواصلت القوة تقديم احتجاجات قوية الى السلطات على كلا الجانبين، مؤكدة مخاطر هذه الأفعال ومشددة من جديد على حق القوة في الوصول بصورة كاملة الى جميع أنحاء المنطقة العازلة وحرية الحركة فيها.

٩ - وواصلت القوة العمل مع الوكالات الإنسانية في كلا الجانبين لضمان الامتثال للاتفاقات والترتيبات الرامية لرعاية أفراد مختلف المجتمعات المحلية. وبينما ثبتت جدوى التعاون مع السلطات المدنية المعنية بالأمر التابعة لكلا الجانبين، فقد عرقل الجانب القبرصي التركي هذا العمل بمنع أفراد معينين من الوصول الى الجزء الشمالي والخروج منه.

ثالثا - مهام القوة

ألف - الحفاظ على وقف اطلاق النار والوضع الراهن

١٠ - تمتد خطوط وقف اطلاق النار قرابة ١٨٠ كيلومترا من جيب كوكينا وكاتو بيرغوس على الساحل الشمالي الغربي الى الساحل الشرقي جنوب فاماغوستا في منطقة ديرينيا. وتعرف المنطقة الواقعة بين هذه الخطوط بوصفها المنطقة العازلة التابعة للأمم المتحدة. ويتراوح عرضها بين ٢٠ مترا و ٧ كيلومترات، وتبلغ مساحتها نحو ٣ في المائة من الجزيرة، بما في ذلك بعض من أعظم الأراضي الزراعية قيمة.

١١ - وتبقي القوة المنطقة العازلة التابعة للأمم المتحدة تحت المراقبة الدائمة من ٢٠ نقطة مراقبة، ومراقبة نهائية من ٤ نقاط ومراقبة يومية على فترات من ١٩ نقطة. كما تتولى القوة المراقبة بصورة أقل تواترا من ١٠٨ من نقاط المراقبة الأخرى وتقوم بدوريات بالمركبات وعلى الأقدام وجوا وتواصل مراقبة الامتداد البحري لخطوط وقف اطلاق النار. وتستخدم المناظير العالية القدرة وأجهزة الرؤية الليلية لمراقبة خطط وقف اطلاق النار بصفة مستمرة.

١٢ - ويمتد مسلك دوريات القوة بطول المنطقة العازلة التابعة للأمم المتحدة، وهو ضروري لتمكن القوة من رصد خطوط وقف اطلاق النار، ومراقبة أنشطة المدنيين في المنطقة العازلة، وإعادة تزويد مراكز المراقبة، والاستجابة فورا للحوادث. ويتولى المهندسون الملكيون البريطانيون والمقاولون المدنيون المحليون صيانة هذا المسلك.

١٣ - وفي أيار/مايو ١٩٩٢، قمت بالإبلاغ بأن القوة قد وافقت في مرحلة سابقة على السماح للحرس الوطني بإزالة الألغام من جزء من المنطقة العازلة، على أساس أن تخصص الأرض للزراعة. وأشارت الى أنه

على الرغم من الاحتجاجات القوية من جانب القوة قام الحرس الوطني فيما بعد بإعادة زرع ألغام في الحقل^(٥). وأبلغت كذلك بأن حكومة قبرص قد وافقت على إزالة الألغام المشار إليها. وخلال الفترة قيد الاستعراض، لم يتم الوفاء بالتزام الحكومة في هذا الصدد، بالرغم من الاحتجاجات الاضافية.

١٤ - وزاد عدد انتهاكات وقف اطلاق النار زيادة طفيفة في الأشهر الستة الماضية، ولكن القوات العسكرية على الجانبين استمرت في اظهار ضبط النفس والانضباط في هذا الصدد. وكانت معظم حوادث اطلاق النار المبلغ عنها تتعلق بحوادث لاطلاق النار عن غير قصد من جانب جنود من كلا الجانبين أو معزوة الى تدريبات غير معلن عنها في ميدان اطلاق النار. غير أنه خلال الجزء المبكر من الفترة المستعرضة كررت الصحافة القبرصية التركية نشر تقارير عن حوادث لاطلاق النار على طول المنطقة العازلة. وفي مناسبات عديدة وبناء على التحريات كانت القوة تقرر أن الادعاءات محل البحث لا أساس لها من الصحة وتقوم بابلاغ سلطات الجانبين بذلك.

١٥ - وفيما يتعلق بالانتهاكات الجوية للمنطقة العازلة حدثت ٤ حالات تحليق فوق المنطقة العازلة و ٢٩ من الانتهاكات الأخرى بالقرب من المنطقة العازلة ارتكبتها طائرات القوات التركية بينما وقع تحليقان فوق المنطقة العازلة و ٥ انتهاكات أخرى بالقرب من المنطقة العازلة ارتكبتها طائرة الحرس الوطني. وفيما يتعلق بطائرة الجناح الجوي لشرطة قبرص حدث تحليق واحد فوق المنطقة العازلة وحدثت ٧ انتهاكات بالقرب من المنطقة العازلة. وبالإضافة الى ذلك حدث ١١ تحليقا فوق المنطقة العازلة من الجزء الشمالي للجزيرة و ٧ من الجنوب ارتكبتها طائرة مدنية. وكانت طائرات مدنية أو حربية تابعة لدول أخرى مسؤولة عن ١٨ من التحليقات الأخرى. وقد احتجت القوة على جميع التحليقات فوق المنطقة العازلة. وعلاوة على ذلك احتجت حكومة قبرص لدى شخصيا على قيام طائرة محاربة تابعة للقوة الجوية لجمهورية تركيا بانتهاك الفضاء الجوي لقبرص في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ وفي كانون الثاني/يناير وأيار/مايو ١٩٩٤.

١٦ - وخلال الفترة المستعرضة واصلت القوات المتقابلة برنامج البناء الذي تضطلع به على طول خطوط وقف اطلاق النار وخلفها مما تسبب في بعض الأحيان في زيادة التوتر. وواصل الحرس الوطني اضافة أنابيب خرسانة الى أماكنه في عدد من المواقع وشيد ١٠ مخابئ من الخرسانة تشرف على الطريق السريع لارنكا - نيقوسيا في المنطقة الواقعة جنوب ليمبيا وشيد ٢ آخرين في المنطقة الواقعة جنوب ييري. وأضافت القوات التركية ما يزيد على ١٠٠ موقع أعدت بسرعة في منطقتها جنوب شرقي نيقوسيا وغربي مطار تيمبو وحسنت مواقعها في عدد من المناطق في جميع أرجاء منطقة الحشود العسكرية في نيقوسيا. وحفرت سلسلة من الخنادق في المنطقة العازلة لم يتم ردمها إلا بعد الحاح متكرر من جانب القوة. وكثيرا ما كان الجانبان يرفضان التعاون في تحقيقات القوة في هذه الانتهاكات وواصلتا تمنعهما عن السماح بتفتيش مواقعهما أو العودة الى الحالة العسكرية الراهنة.

١٧ - وبالرغم من استمرار احتجاجات القوة لا تزال قوارب السياحة والصيد القبرصية اليونانية تعبر الامتدادات البحرية لخطوط وقف اطلاق النار المعروفة بالخطوط الأمنية البحرية التي حددتها القوة كتدبير

عملي لأغراض الأمن والسلامة بالقرب من كوكينا وفاماغوستا^(٣). وتزيد هذه الانتهاكات حدة التوتر كما تشكل خطراً يحيق بالأفراد المعنيين. ولذلك فإنني أحث جميع الأطراف على الالتزام بضبط النفس وأطلب أن تساعد السلطات القوة في دعم هذا التدبير.

١٨ - وكما أشرت في تقريرتي المؤرخ ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣^(٣)، فقد ظهرت تهديدات للسلامة والأمن نتيجة للصيد الذي كان يمارسه القبارصة اليونانيون في أماكن معينة من المنطقة العازلة خلال موسم صيد ١٩٩٢. وعقب الاحتجاجات المقدمة من القوة أيدت الحكومة فرض حظر على الصيد في هذه الأماكن. وبالرغم من ذلك سجل خلال موسم الصيد من ٧ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ ما مجموعه ٣٨٤ انتهاكا.

إخلاء المواقع من الأفراد

١٩ - مما يذكر أن مجلس الأمن طلب في قراره ٨٨٩ (١٩٩٣) إلى السلطات العسكرية على الجانبين التعاون مع القوة في توسيع نطاق اتفاق عام ١٩٨٩ بشأن إخلاء المواقع من الأفراد ليشمل جميع قطاعات المنطقة العازلة حيث يكون كل من الجانبين على مقربة شديدة من الآخر. وفي أوائل ١٩٩٣ أحالت القوة إلى العسكريين على كلا الجانبين، وهما الحرس الوطني والقوات التركية، مقترحات تفصيلية لتنفيذ حكم المجلس في هذا الأمر. وهكذا كان لدى كل من هذه السلطات العسكرية وقت طويل للتفكير في مقترحات القوة. ومن سوء الطالع أنه لم يحدث تقدم منذ ذلك الحين بالرغم من المحاولات المتكررة التي بذلها قائد الفرقة. وقد أشار الحرس الوطني مرارا إلى أنه على استعداد للقيام بمناقشات تفصيلية على مستوى رئيس الأركان للمقترحات المعنية من القوة. ومن الناحية الأخرى لم توافق القوات التركية على الدخول في مناقشات بشأن الموضوع. وقد أعلن قائد القوات التركية من جديد أن الموضوع بكامله "ذو طابع سياسي" ويقع ضمن اختصاص "حكومة الجمهورية التركية لقبرص الشمالية"، وأنه نتيجة لذلك ليس في وضع يسمح له بمناقشته مع القوة.

حمل الأسلحة والذخيرة الحية وتمارين الرمي

٢٠ - كما كرر مجلس الأمن في الفقرة ٥ من قراره ٨٨٩ (١٩٩٣) إيعازا، سبق أن أصدره لأول مرة في قراره ٨٣٩ (١٩٩٣) المؤرخ ١١ حزيران/يونيه ١٩٩٣، يدعو ثانية السلطات العسكرية من كلا الجانبين إلى بدء المباحثات مع قوة الأمم المتحدة لحفظ السلم في قبرص دون أي مزيد من التأخير بغية الدخول في التزامات متبادلة لحظر الأسلحة أو الذخيرة الحية على طول خط وقف إطلاق النار، التي هي بخلاف الأسلحة والذخيرة التي تمسك باليد وكذلك لحظر إطلاق الأسلحة في نطاق البصر أو السمع من المنطقة العازلة. وتجدر الإشارة إلى أن القرار ٨٨٩ (١٩٩٣) كان قد اعتمد بعد أن نظر المجلس في تقريرتي المؤرخ ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣^(٣)، الذي وصفت في الفقرة ٧٢ منه الموقف الذي اتخذته القوات التركية ردا على المحاولات التي قام بها قائد قوة الأمم المتحدة (UNFICYP) في هذا الصدد.

٢١ - وخلال فترة الولاية الحالية، بحث قائد قوة الأمم المتحدة هذه المسألة ثانية مع نظيره، آمر الحرس الوطني وأمر القوات التركية. وردا على ذلك، أعرب آمر الحرس الوطني عن موافقته على أن يقوم رئيس أركانه وكذا رئيس أركان قوة الأمم المتحدة بمباحثات مفصلة. ومع أن قائد القوات التركية قد أشار إلى أن القوات المرابطة على طول خط وقف إطلاق النار التابع للقوات التركية قد أمرت بتخفيض تمارين الرمي قرب المنطقة العازلة إلى الحد الأدنى، بيد أنه أكد الموقف الذي اتخذته القوات التركية في العام الماضي من أن الموضوع بأكمله "سياسي بطبيعته". وإنه يقع في نطاق اختصاص "حكومة الجمهورية التركية لقبرص الشمالية"، وإنه، لذلك، ليس في وضع يسمح له ببحث هذا الأمر مع قوة الأمم المتحدة لحفظ السلم في قبرص.

منطقة فاروشا المسورة

٢٢ - لم تقع أية أحداث في منطقة فاروشا المسورة. وما برحت قوة الأمم المتحدة ترصد المنطقة بالدقة الممكنة لضمان الحفاظ على الحالة الراهنة. بيد أن حرية قوة الأمم المتحدة في الحركة ضمن المنطقة ما برحت مقيدة. وكما ذكر مرارا في تقارير المقدمة إلى مجلس الأمن، تعتبر الأمم المتحدة حكومة تركيا مسؤولة عن الحفاظ على الحالة الراهنة في منطقة فاروشا المسورة^(٧). وقد أكد هذا الموقف للسلطات التركية والسلطات التركية القبرصية في مناسبات عدة.

٢٣ - وتجدر الإشارة إلى أنني كنت قد ذكرت، في الفقرة ٦٤ من تقرير المؤرخ ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣^(٨)، بعض الصعوبات التي واجهها زوار قوة الأمم المتحدة الرسميون في الوصول إلى منطقة فاروشا المسورة. وعلى وجه التحديد، فقد أعلنت في ذلك الوقت أن الحكومة التركية قد سعت مؤخرا إلى تغيير الإجراءات الطويلة الأمد للوصول إلى منطقة فاروشا المسورة، من طرف واحد. وما برحت هذه الصعاب قائمة طيلة فترة الولاية الراهنة.

قوام القوات والإنفاق على الدفاع

٢٤ - حث مجلس الأمن في الفقرة ٤ من قراره ٨٨٩ (١٩٩٣) جميع المعنيين على أن يلزموا أنفسهم ثانية بإجراء تخفيضات ملموسة في عدد القوات الأجنبية في جمهورية قبرص وفي الإنفاق الدفاعي في جمهورية قبرص. ولسوء الحظ، لم يحرز أي تقدم في هذا الصدد خلال فترة الولاية الحالية.

٢٥ - وقد كتب إلي الرئيس كلاريدس في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، مقبدا اقتراحا بتجريد الجزيرة من السلاح تضمن ما يلي: حل الحرس الوطني ونقل جميع أسلحته ومعداته العسكرية ووضعها تحت حراسة قوة الأمم المتحدة لحفظ السلم في قبرص؛ وإبقاء شرطة قبرص بقوامها الحالي، مع تجهيزها بأسلحة خفيفة؛ وتحمل التكاليف الإجمالية لقوة موسعة للأمم المتحدة لحفظ السلم يكون من حقها القيام بالتفتيش؛ واستعمال عملية حفظ السلم هذه معدات الحرس الوطني الثقيلة الموضوعة تحت حراستها؛ وإيداع جميع الأموال المتوفرة من جراء حل الحرس الوطني ومن التوقف عن شراء الأسلحة في حساب تابع للأمم المتحدة، بعد حسم تكاليف عملية الأمم المتحدة لحفظ السلم، على أن يستعمل هذا الحساب لمنفعة كلا

الطائفتين بعد حل المشكلة القبرصية. وأشار الرئيس كلاريدس الى أن هذا "العرض" الآنف الذكر إنما يقدم بشرط انسحاب القوات التركية من قبرص، وحل القوات القبرصية التركية ووضع أسلحتها ومعدات العسكرية تحت حراسة قوة الأمم المتحدة لحفظ السلم في قبرص. وأعلن السيد كلاريدس في الوقت ذاته عن اقتراحه.

٢٦ - فأعلن السيد دينكتاش أن اقتراح السيد كلاريدس غير عملي ويقصد به الدعاية، بالنظر الى الحقائق وتاريخ الجزيرة التعيس الحديث العهد، كما أعلن، فيما يتعلق بمشروع الاتفاق الإطاري للتسوية الشاملة للمشكلة القبرصية الذي بحث في إطار بعثة المساعي الحميدة التي أوفدتها، أن القوات التركية، غير القوات التي تبقى بموجب معاهدات الضمان والتحالف المستكملة، ستسحب من قبرص في إطار الحل الدائم، الذي لا يمكن تحقيقه إلا بنشوء ثقة متبادلة بين الشعبين في الجزيرة.

٢٧ - وفي ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، كتبت رسالة الى صاحبة السعادة رئيسة وزراء تركيا أشرت فيها الى اقتراحات السيد كلاريدس المتعلقة بتجريد الجزيرة من السلاح ودعوتها الى إبداء أية تعليقات قد تود إبداءها بهذا الشأن. فأبلغتني حكومة تركيا رداً على ذلك بأن الطرف المختص بتلقي مثل هذه الرسالة هو، في رأيها، زعيم الطائفة القبرصية التركية الذي يشترك، كما أشارت الحكومة، في المحادثات ضمن إطار بعثة المساعي الحميدة التي أوفدتها على قدم المساواة مع زعيم الطائفة القبرصية اليونانية.

٢٨ - وتشير التقديرات الى أنه يوجد في الجزء الشمالي من الجزيرة خلال السنوات الأخيرة ٣٠ ٠٠٠ فرد من القوات المسلحة التابعة لجمهورية تركيا (القوات التركية) أو دون ذلك بقليل، مما يجعل هذه المنطقة من أكثر مناطق العالم تسليحاً من حيث النسبة بين عدد القوات وتعداد السكان المدنيين. وفضلاً عن ذلك، تشير الدلائل في الآونة الأخيرة الى احتمال ازدياد عدد القوات التركية في الجزيرة. وعلاوة على ذلك، يتضح من المعلومات التي وصلت الى علم الجمهور أن تحسينات تدخل المعدات غلى التي تستعملها القوات التركية في قبرص، وهذا يتفق مع ما يحدث في أمكنة أخرى، وأن مدى هذه التحسينات غير معروف.

٢٩ - في حين يقدر أنه يوجد الآن ما يزيد عن ٢ ٠٠٠ فرد يوناني يضمون القوات اليونانية في جنوب قبرص (ELDYK) المنصوص عليها بموجب معاهدة التحالف لعام ١٩٦٠ وغيرهم من الأفراد الموفدين الى قبرص بشكل مستقل عنها.

٣٠ - ومما تجدر ملاحظته في هذا السياق الخطوات الثنائية التي اتخذتها مؤخراً جمهورية قبرص واليونان. ففي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، وإثر اجتماع عقد في أثينا بين الرئيس كلاريدس ورئيس الوزراء باباندريو، أعلن عن "عقيدة دفاعية"، جديدة يشمل بموجبها "خط الدفاع" عن اليونان قبرص من الآن فصاعداً. ومن المتوقع على وجه التحديد القيام بتنسيق بين الجمهوريتين والمشاركة في التخطيط لدفاعهما المشترك، وكذلك قيام اليونان بحماية قبرص جواً وبحراً. ومنذ ذلك الحين، أعلن عن مجموعة واسعة من الأنشطة بقصد المشاركة في التخطيط الدفاعي والاتصال والمناورات وتحسين المعدات.

٣١ - ومنذ عام ١٩٨٨، ما برحت الحكومة المتعاقبة في جمهورية قبرص تنفذ برنامجاً لحيازة الأسلحة بقصد تحسين المعدات التي يستعملها الحرس الوطني بشكل ملموس. وقد أسفر هذا عن زيادة ملموسة في اتفاق الجمهورية على الدفاع. ففي ٢١ آذار/مارس ١٩٩٤، أقر مجلس النواب نفقات دفاعية لعام ١٩٩٤ بمبلغ ٢٠٥ ملايين جنيه قبرصي. وليس من الواضح على الإطلاق ما إذا كان هذا المبلغ يشمل جميع البرامج والأنشطة المتوقعة. وذكر الرئيس كلاريدس، في معرض إيضاحه النهج الذي تتبعه حكومته لتعزيز المعدات وتنظيم الدفاع الوطني في قبرص، التواجد الكبير الآن لل قوات التركية في قبرص وقدرات تركيا البحرية والجوية، بسبب قربها الجغرافي من قبرص.

٣٢ - وباختصار، أجد نفسي مضطراً إلى الإبلاغ مع الأسف بأن عدد القوات الأجنبية في جمهورية قبرص لم يطرأ عليه أي تخفيض، وبأن التحسينات تدخل على المعدات العسكرية على جانبي المنطقة العازلة، وبأن الازدياد في مستوى الإنفاق الدفاعي في الجمهورية مستمر بلا هوادة، الأمر الذي يتناقض مع نداءات مجلس الأمن المتكررة بل وحتى في الوقت الذي تكشف فيه الجهود الرامية إلى بناء الثقة في الجزيرة.

باء - إعادة الأحوال إلى مجراها الطبيعي والمهام الانسانية

٣٣ - عملت قوة الأمم المتحدة لحفظ السلم في قبرص سنين عديدة مع السلطات والوكالات في كلا الجانبين لتسهيل وجود مجموعة واسعة من الأنشطة الانسانية. وقامت برعاية الاتصالات بين الطائفتين وشجعت السلطات على التعاون على إعادة الأحوال الطبيعية لأفراد كلتا الطائفتين. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، حدث مزيد من التقدم في إقناع كلا الجانبين، رغم تحفظاتهما الأولية، على التعاون بصورة أوثق فيما يتعلق بالخدمات الانسانية الأساسية وفي مجال تعزيز الاتصال بين الناس. وفي هذا السياق، مازال نقطة التبادل التابعة لقوة الأمم المتحدة لحفظ السلم في قبرص الموجودة في فندق ليدرا بالاس تعمل بشكل سلس، وفيما يلي بعض التطورات الأخيرة:

(أ) تقوم سيارات الاسعاف التركية القبرصية الآن، مصحوبة بالشرطة المدنية التابعة للقوة ومزودة بلوحات ترخيص مؤقتة، بعبور المنطقة العازلة بصورة مباشرة من نقطة المنشأ في الجزء الشمالي من الجزيرة إلى المستشفيات في الجزء الجنوبي منها والعودة. واستفادت الطائفتان كلتاهما من هذا الاجراء الجديد. وجرى لغاية الآن ١٤ عملية إجلاء طبي لمرضى من القبارصة اليونانيين و ٦ عمليات إخلاء طبي لمرضى من القبارصة الأتراك؛

(ب) تمكن فرع الشؤون الانسانية التابع للقوة، لأول مرة، من تنظيم اجتماعات بين الطائفتين حضرها مسؤولون كبار معنيون بالشؤون الانسانية من كلا الجانبين. ويتعين التشجيع على إجراء هذه الاتصالات المباشرة باعتبارها مفيدة في كسر الحواجز وتهيئة مناخ من التعاون والطيب؛

(ج) وثمة نجاح هام آخر وهو اقامة يوم تبرع بالدم بمشاركة الطائفتين تخللته مناسبة رياضية عقدت في جنوب نيقوسيا. وقد نظمت هذه المناسبة الشرطة المدنية الاسترالية التابعة للقوة وحضرها ١٥٠ من القبارصة الأتراك الذين جاءوا الى الجنوب لإحياء هذا اليوم، وهو أكبر عدد منذ سنين طويلة. ومن المزمع اقامة مناسبة أخرى في المستقبل القريب ويستضيفها هذه المرة القبارصة الأتراك؛

(د) وأقيمت أيضا اتصالات بين جمعيات الأطفال المعوقين في كلا الجانبين. وجرى لغاية الآن عدد من اللقاءات عند نقطة التبادل، ومن المزمع إقامة اتصالات وأوجه تعاون مباشرة أخرى؛

(هـ) وما يزال فندق قصر ليدرا يتخذ كمقر لعقد اجتماعات ومؤتمرات وغيرها من الأنشطة التي تشمل الطائفتين من حين لآخر. وتجدر الإشارة الى زيادة وتيرة الاجتماعات بين منظمات الشباب من كلا الجانبين.

٣٤ - ويبلغ عدد القبارصة اليونانيين الآن في الجزء الشمالي من الجزيرة ٥٣٥ نسمة يعيش منهم ٥٣٢ في شبه جزيرة كرباس وال ٣ الباقون في كيرينيا. وقد ظلت قوة الأمم المتحدة لحفظ السلم في قبرص تزودهم بالمساعدة الانسانية، ناقلة اليهم المواد الغذائية والإمدادات الأخرى المقدمة من حكومة قبرص ومتوسط عمر هؤلاء القبارصة اليونانيين هو الآن ٦٦ عاما.

٣٥ - وأدى إصرار السلطات القبرصية التركية على فحص الكتب الدراسية الموجهة الى المدارس القبرصية اليونانية في شبه جزيرة كرباس فحصا دقيقا الى حدوث تأخر شديد في تسليم هذه الكتب الى مقصدها النهائي. وإنني أدعو السلطات القبرصية التركية لإعادة النظر في هذا الاجراء وفي اشتراطهم في تحقيقه بفحص هذه الكتب المدرسية.

٣٦ - وواصلت قوة الأمم المتحدة لحفظ السلم في قبرص في اجراء مقابلات مع القبارصة اليونانيين الذين طلبوا "النقل الدائم" الى الجزء الجنوبي من الجزيرة، بغية التحقق من كون الانتقال طوعيا. وقد حدثت عمليتا نقل من هذا القبيل خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ونقل ٣ قبارصة أترك بصورة دائمة من الجنوب الى الشمال. كما سهلت قوة الأمم المتحدة لحفظ السلم في قبرص ٤٨٦ زيارة قام بها قبارصة يونانيون من شبه جزيرة كرباس للجزء الجنوبي من الجزيرة.

٣٧ - وواصلت قوة الأمم المتحدة لحفظ السلم في قبرص القيام بزيارات دورية للقبارصة الأتراك الذين يعيشون في الجزء الجنوبي من الجزيرة وساعدت على ترتيب زيارات لم شمل الأسر للقبارصة الأتراك في نقطة التبادل التابعة للقوة في فندق ليدرا بالاس.

٣٨ - ويبلغ الآن عدد الموارد الذين يعيشون في الجزء الشمالي من الجزيرة ٢٢٥. وقد واصلت قوة الأمم المتحدة لحفظ السلم في قبرص مساعدتهم على الاتصال بالموارد الذين يعيشون في أماكن أخرى في الجزيرة وسهلت تسليم المواد الغذائية والإمدادات الأخرى المقدمة اليهم من حكومة قبرص.

٣٩ - وفي الجزء الأخير من نيسان/أبريل ١٩٩٤، تلقت القوة من أعضاء الجالية القبرصية التركية ادعاءات مفادها أنه في الفترة من ٧ إلى ٢٣ نيسان/أبريل ١٩٩٤، قامت الشرطة في الجزء الجنوبي من الجزيرة في خمس حوادث تقريباً، باعتقال ٢٢ من القبارصة الأتراك الموجودين هناك، وضربتهم وأرسلتهم بالقوة عبر المنطقة العازلة إلى الجزء الشمالي من الجزيرة. وفي الفترة الواقعة بين منتصف نيسان/أبريل و ١٠ أيار/مايو ١٩٩٤، أجرت الشرطة المدنية التابعة لقوة الأمم المتحدة تحقيقاً بهذه الادعاءات وذلك من خلال إجراء مقابلات مع ١٤ من الضحايا الـ ٢٢ المزعومين، وإجراء فحوص طبية لهم. واستناداً للمعلومات التي حصلت لدى الشرطة المدنية التابعة للقوة من خلال هذه العملية، توصلت إلى نتيجة مفادها أن هناك مواد كافية تؤيد ظاهرياً جدارة الادعاءات المثارة بالتصديق. وقد أحالت قوة الأمم المتحدة إلى حكومة قبرص التقارير الكاملة للشرطة المدنية التابعة للقوة، وتعهدت الحكومة بالعودة إلى قوة الأمم المتحدة بعد النظر ملياً في المسألة.

٤٠ - وماتزال قرية بايلا المختلطة السكان، الواقعة في المنطقة العازلة تحظى باهتمام قوة الأمم المتحدة. وازداد تواجد الشرطة المدنية التابعة للقوة فيها. والحالة في القرية هادئة عموماً وتسير الحياة فيها بشكل رتيب. وقد شهدت فترة الولاية الحالية حدوث تقدم في مجالات عديدة من حياة القرية. أولاً، انتهت الحالة التمييزية الطويلة العهد التي لم تكن تخصص فيها أية قطع من أراضي هالي (وهي أراضي أميرية تملكها الدولة) للمقيمين من القبارصة الأتراك في بايلا، إذ تم تخصيص قطعة أرض كبيرة للجالية القبرصية التركية في بايلا لاستخدامها كملعب رياضي. ومن المتوقع الآن أن تقترن الطلبات المقدمة من فرادى المقيمين القبارصة الأتراك في بايلا لتخصيصهم بقطع من أراضي هالي، بعد تجهيز الطلبات من خلال قوة الأمم المتحدة، بحصولهم على المخصصات المرغوبة من الأراضي. ومن المأمول فيه أن يواصل جميع المعنيين اتباع نهج واقعي في هذه المسألة. ثانياً، انتهت الحالة الطويلة العهد التي لم تكن توفر فيها امدادات كافية من الكهرباء لمنازل القبارصة الأتراك في بايلا، إذ تم اتخاذ ترتيب واقعي بمشاركة جميع المعنيين.

٤١ - ومن المؤسف أن نقطة التفتيش التابعة للشرطة القبرصية الموجودة على طريق لارنكا - بايلا على مشارف المنطقة العازلة، والتي ما فتئت تعرقل اقتصاد القرية من جميع جوانبه، لم ترفع لغاية الآن. وفي الوقت نفسه باتت نقطة التفتيش تعمل مؤخراً بوتيرة أخف من الماضي. ولوحظ حدوث زيادة في عدد السياح الزائرين للقرية. وهناك أيضاً نقطة تفتيش عناصر الشرطة القبرصية التركية موجودة على الجانب الشمالي من القرية على مشارف المنطقة العازلة على الطريق الواصل بين بايلا وبيرغاموس.

٤٢ - ومن المؤسف للغاية أنه لم يتم التوصل لغاية الآن أيضاً إلى وضع حد لانتهاك الوضع الراهن الناشئ عن إقامة لافتة سياسية مؤخراً فوق المقهى القبرصي اليوناني في ساحة القرية رسم عليها العلم الوطني

اليوناني، وذلك انتهاكا لنظام اعلام القرية المتفق عليه. ووافق الجانب القبرصي اليوناني، بناء على احتجاج من قوة الأمم المتحدة، بإزالة العلم/اللافتة. إلا أن هذا لم ينفذ بعد.

٤٣ - وأعربت حكومة قبرص للأمم المتحدة مرة أخرى، خلال فترة الولاية الحالية، عن قلقها من تواصل تغيير الأسماء الجغرافية وأسماء الأماكن في الجزء الشمالي من الجزيرة. وأعلنت الحكومة أيضا أنه، انتهاكا لاتفاقية لاهاي لعام ١٩٥٤، حول دير أبوستولوس فارنافاس (القديس برنابا) الى متحف لآثار العصور القديمة يضم معروضات من المجموعتين الخاصتين المعتمدتين للسيد د. حبرودرومو، و م. زافوس ومن مخزونات موقع سلامس الأثري. كما أعلنت الحكومة أن كنيسة قرية ليفيرا حولت الى جامع. وقد وجه انتباه السلطات القبرصية التركية الى هذه الأمور المثيرة للقلق.

٤٤ - وقد تركز اهتمام مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في قبرص خلال الفترة المشمولة بالتقرير على تعزيز التعاون بين الطائفتين في مجالات عديدة. وتم تعزيز أنشطة المفوضية خطوة أخرى بالزيارات المتبادلة والأنشطة المشتركة فيما بين الفنيين والتقنيين في كلتا الطائفتين. وشعرت لجنة التخطيط في كلتا الطائفتين بضرورة إقامة لجان فرعية بشأن ميادين متخصصة في اطار مجال عام معين واستخدمت هذه الطريقة لتوسيع مشاركة الطائفتين لتشمل عددا أكبر من الأشخاص. ويجري حاليا تنفيذ نتائج دراسات الجدوى في مجال الصحة العقلية ورعاية المسنين في الطائفة. وأقيمت مناسبات خاصة تتصل بمجالات مختلفة من التعاون بين الطائفتين شارك فيها أشخاص من مشارب مختلفة من سائر أنحاء قبرص.

٤٥ - وواصل برنامج الأمم المتحدة الانمائي، بوصفه منسق الأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية في منظومة الأمم المتحدة، العمل مع الوكالات المتخصصة للتشجيع على تخطيط مشاريع تشمل الطائفتين. كما قدم الدعم للعمل المتصل بالجهود الرامية لتنفيذ مجموعة تدابير بناء الثقة في قبرص بتوفير التمويل الكامل للأفرقة التقنية التي اضطلعت بدراسات عن إعادة فتح مطار نيقوسيا الدولي، ومنطقة فاروشا المسورة، تحت ادارة الأمم المتحدة.

رابعاً - اللجنة المعنية بالمفقودين

٤٦ - خلال الفترة قيد الاستعراض، عقدت اللجنة المعنية بالمفقودين في قبرص ثلاث دورات (من السادسة والسبعين الى الثامنة والسبعين)، تضمنت ما مجموعه ١٢ جلسة، حضر ثمانين منها ثلاثة من أعضاء اللجنة ومساعدتهم، وحضر أربعة منها ثلاثة أعضاء فقط.

٤٧ - وكما ذكرت في تقريره الأخير^(٣)، وجهت في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ رسالة لكلا الزعيمين أكدت فيها قلقي العميق إزاء عدم إحراز تقدم وشددت على ضرورة إعراب الطائفتين على وجه السرعة عن عزمها على دعم عمل اللجنة. ودعوت كلا الزعيمين الى دعم توصيتين هامتين للغاية هما:

(أ) ينبغي لكلا الجانبين أن يقدم إلى اللجنة جميع القضايا التي تخصه دون مزيد من التأخير؛

(ب) ينبغي للجنة أن تتوصل بسرعة إلى توافق في الآراء بشأن المعايير التي ينبغي تطبيقها لاختتام تحقيقاتها.

٤٨ - ووجهت رسالة أخرى إلى كلا الزعيمين في ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٤. وأشارت فيها إلى أنه رغم إحراز بعض التقدم بشأن تقديم القضايا إلى اللجنة، فإنه لم يتم بعد استيفاء الهدفين المبينين في رسالتي المؤرخة ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣. وأكدت ضرورة تحقيق هذين الهدفين دون تأخير.

٤٩ - وقد استمر تقديم الحالات على الرغم من بعض الصعوبات الفنية. وأجريت في نيقوسيا وجنيف مناقشات موضوعية مع كلا الجانبين فيما يتعلق بالمسألة الأساسية للمعايير التي ستطبق في اتخاذ قرارات بشأن الحالات. ولا مندوحة عن التوصل سريعاً إلى اتفاق شامل وعملي بشأن هذه المعايير. وإذا لم يحدث ذلك، فمن الصعب معرفة كيف يمكن للجنة المعنية بالمفقودين الوفاء بالغرض الذي انشئت من أجله.

٥٠ - واقترح استعراض الحالة عند منتصف العام وتقييم مدى ما يستحقه عمل اللجنة من دعم متواصل من جانب الأمم المتحدة.

خامسا - الجوانب المالية

٥١ - إذا قرر مجلس الأمن تمديد ولاية قوة الأمم المتحدة لحفظ السلم في قبرص لمدة ستة أشهر أخرى، أي من ١٦ حزيران/يونيه إلى ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، فمن الجدير بالذكر أن ولاية القوة سوف تنتهي قبل أسبوعين من انتهاء السنة المالية للأمم المتحدة. وفي هذه الظروف، ولغرض تسهيل الإجراءات المالية والإدارية للقوة وتبسيطها، يطلب أن يقوم مجلس الأمن، على أساس استثنائي، وفي هذه الحالة وحدها، بتمديد ولاية القوة لمدة ٦ أشهر و ١٦ يوماً، أي من ١٦ حزيران/يونيه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، بحيث يصبح انتهاء الولاية مزامناً لانتهاء السنة المالية.

٥٢ - في حالة موافقة مجلس الأمن على تمديد ولاية القوة على النحو الموصى به في الفقرة ٥١ أعلاه، فإن تكلفة الإبقاء على القوة لمدة ستة أشهر ونصف أخرى تقدر بمبلغ ٢٥,٣ مليون دولار على النحو المفصل في مرفق هذا التقرير. وإنني أوصي الجمعية العامة بأن تعتبر تكاليف القوة للمدة التي تلي ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٤، والتي لا تغطيها التبرعات، بوصفها من نفقات المنظمة وفقاً للفقرة ٢ من المادة ١٧ من ميثاق الأمم المتحدة وأن تقيد الاشتراكات التي ستجبي من الدول الأعضاء لحساب القوة الخاص.

سادسا - المساعي الحميدة للأمين العام

٥٣ - طلب مجلس الأمن إليّ في قراره ٨٩٨ (١٩٩٣) أن أقدم، بحلول نهاية شباط/فبراير ١٩٩٤ تقريراً عن نتيجة جهودي الرامية إلى التوصل إلى اتفاق بشأن مجموعة تدابير بناء الثقة فيما يتعلق بمنطقة فاروشا المسيّجة ومطار نيقوسيا الدولي. وقد قدمت إلى المجلس تقريراً أولاً بشأن هذا الموضوع (S/1994/262) في ٤ آذار/مارس ١٩٩٤. ورحب مجلس الأمن في القرار ٩٠٢ (١٩٩٤) المؤرخ ١١ آذار/مارس ١٩٩٤ بالتقرير المذكور آنفاً، وأكد على الحاجة إلى إبرام اتفاق بشأن المسائل الأساسية في تنفيذ تدابير الثقة وطلب أن أقدم تقريراً إضافياً بنهاية آذار/مارس. وعليه فقد قدمت في ٤ نيسان/أبريل تقريراً آخر إلى المجلس (S/1994/380). وفي رسالة مؤرخة ١١ نيسان/أبريل ١٩٩٤ (S/1994/414)، أبلغني رئيس مجلس الأمن بجملة أمور منها أن أعضاء المجلس يؤيدون النهج الذي اتبعته وأكد على الحاجة إلى إبرام اتفاق قبل نهاية نيسان/أبريل بشأن تنفيذ مجموعة تدابير بناء الثقة على الأساس الذي اقترحه ممثلي في محادثات التقريب بين وجهات النظر التي جرت مع الطائفتين في قبرص. وفي ٣٠ أيار/مايو ١٩٩٤ قدمت إلى مجلس الأمن التقرير الكامل (S/1994/629)، عن الجهود التي كان المجلس قد طلب إليّ أن أبذلها في قراره ٩٨٨ (١٩٩٣).

سابعا - ملاحظات

٥٤ - شمل تقريرتي الأخير إلى مجلس الأمن المؤرخ ٣٠ أيار/مايو ١٩٩٤ (S/1994/629) إلى حد بعيد نتائج الجهود التي بذلتها في سياق بعثة مساعي الحميدة. ولن أكرر هنا الخيارات التي قدمت إلى المجلس في ذلك التقرير، إلا لأؤكد ما جاء في جميع تلك الخيارات، فيما عدا الخيار الأول، بأنه سيكون من الضروري الابقاء على القوة من أجل المحافظة على السلم على الجزيرة وتهيئة مناخ يفضي إلى صنع السلم بنجاح.

٥٥ - وفي هذه الظروف السائدة، أعتقد أن استمرار وجود القوة على الجزيرة يظل أمراً لا غنى عنه لتحقيق الأهداف التي حددها مجلس الأمن. وعليه، أوصي بأن يمدد المجلس ولاية القوة حتى نهاية عام ١٩٩٤، على النحو الموصى به في الفقرة ٥١ أعلاه. ووفقاً للممارسة المتبعة، أجريت مناقشات بشأن هذه المسألة مع الأطراف المعنية وسوف أقدم تقريراً إلى المجلس بشأن هذه المشاورات حال اكتمالها.

٥٦ - ومن المؤسف أن أذكر أنه لم تعقد مناقشات متزامنة تفصيلية بين القوة والسلطات العسكرية لكلا الطرفين بشأن استمرار إخلاء منطقة العزل من السكان وبشأن حظر الذخيرة الحية والأسلحة خلاف تلك المحمولة باليد وإطلاق النار على مسافة تسمح بمشاهدتها أو سماعها من منطقة العزل، وذلك بسبب الموقف الذي اتخذته القوات التركية. وللسبب ذاته، لا تزال هناك صعوبات فيما يتعلق بالوصول إلى فاروشا. وسوف تضاعف القوة جهودها لاشراك القوات التركية وآخرين في مناقشات عملية بشأن هذه المسائل العسكرية الهامة وبشأن إعادة اقرار الترتيبات العملية التي تأخرت طويلاً فيما يتعلق بالوصول إلى فاروشا وسوف أقدم تقريراً إلى المجلس بشأن هذه المسائل في الفرصة القادمة. ومما يدعو إلى القلق الشديد عدم احراز تقدم في هذه المجالات وفي الجهود الرامية إلى تخفيض حجم القوات على الجزيرة، وخاصة إذا ما أخذ ذلك في سياق غياب الارادة السياسية الذي صودف مؤخراً في ما بذل من جهود للتوصل إلى اتفاق بشأن تنفيذ مجموعة تدابير بناء الثقة.

٥٧ - وإني أعتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديري للحكومات المساهمة بقوات وبشرطة مدنية للقوة لما قدمته من دعم وطييد لعملية حفظ السلم الهامة التي تضطلع بها الأمم المتحدة. وأعرب أيضا عن شكري للحكومات التي قدمت تبرعات من أجل تمويل القوة، وخاصة ما كان منها استجابة للنداءات الأخيرة لتقديم التبرعات من أجل تمويل القوة قبل ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٣، عندما كانت تمويل بالكامل عن طريق التبرعات. وإني آمل في أن تواصل الحكومات اظهار سخائها في هذا الصدد.

٥٨ - وفي الختام، أعرب عن امتناني لممثلي الخاص، السيد جو كلارك، ونائب ممثلي الخاص، السيد غوستاف فيصل، ولقائد القوة، اللواء مايكل مينيهاان، وللأفراد العسكريين والمدنيين التابعين للقوة الذين واصلوا الاضطلاع بكفاءة وتضامن بالمسؤوليات الهامة والصعبة التي عهد بها إليهم مجلس الأمن.

الحواشي

(١) انظر الوثائق الرسمية لمجلس الأمن، السنة الخامسة والثلاثون، ملحق تشرين الأول/أكتوبر وتشيرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠، الوثيقة S/124275 والحاشية ٥٧.

(٢) انظر A/47/1001.

(٣) S/26777.

(٤) انظر الوثائق الرسمية لمجلس الأمن، السنة الثامنة والثلاثون، ملحق نيسان/أبريل وأيار/مايو وحزيران/يونيه ١٩٨٣، الوثيقة S/15812، الفقرة ١٤.

(٥) انظر S/24050.

(٦) انظر الوثائق الرسمية لمجلس الأمن، السنة الأربعون، ملحق تشرين الأول/أكتوبر وتشيرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥، الوثيقة S/17657، الفقرة ١٩.

(٧) انظر S/18880.

مرفق

قوة الأمم المتحدة لحفظ السلم في قبرص

موجز تقديرات التكلفة لستة أشهر ونصف
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المبلغ

١٢ ٤٨٠	١ - تكاليف الأفراد العسكريين
٢ ٥٦٠	٢ - تكاليف الأفراد المدنيين
٨٩٠	٣ - أماكن العمل/ الإيواء
٤٤٠	٤ - إصلاحات الهياكل الأساسية
١ ٦٥٠	٥ - عمليات النقل
١ ٠٠٠	٦ - العمليات الجوية
-	٧ - العمليات البحرية
٢٩٠	٨ - الاتصالات
٢٨٠	٩ - معدات أخرى
٤ ٩٧٠	١٠ - اللوازم والخدمات
-	١١ - اللوازم والخدمات المتصلة بالانتخابات
-	١٢ - البرامج الإعلامية
-	١٣ - برامج التدريب
-	١٤ - برامج إزالة الألغام
-	١٥ - تقديم المساعدة لنزع السلاح والتسريح
٢٠	١٦ - الشحن الجوي والبري
٣٠	١٧ - نظام المعلومات الإدارية المتكامل
٢١٠	١٨ - حساب الدعم لعمليات حفظ السلم
٤٨٠	١٩ - الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين
٢٥ ٣٠٠	المجموع

